

تحديات وصعوبات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

Challenges and Difficulties of Developing Small and Medium Enterprises in Iraq

أ.م.د. خضير عباس احمد الندوي*¹¹ كلية الفارابي الجامعة، (العراق)، drkhaaa@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/05/01

تاريخ قبول النشر: 2021/02/09

تاريخ الاستلام: 2020/11/07

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لتوضيح تحديات وصعوبات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، حيث تضمنت: المقدمة، وثلاثة مباحث والخاتمة. وقد تضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي تعريف القطاع الخاص، والتنمية المستدامة، والاقتصاد الريعي، وعرض لمفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتباين الآراء حولها، والمعايير المعتمدة لتحديد هذه المشروعات، وأهمية ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتناول المبحث الثاني: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، فيما تطرق المبحث الثالث لتحديات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، بعرض المعالجات المطروحة من قبل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، ومن ثم التطرق للمعوقات الاقتصادية ومنها كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، وعدم وجود مرجعية للقطاع الخاص، والتحديات التمويلية في ظل بيئة استثمارية طاردة للقطاع الخاص وارتباط عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة مؤسسات حكومية فضلاً عن التحديات الأمنية والمعوقات القانونية. واختتم بالخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات مفتاحية: المشروعات الصغيرة، المشروعات المتوسطة، القطاع الخاص، العراق، التحديات.

Abstract:

This study aimed to clarify the challenges and difficulties of developing small and medium enterprises in Iraq, included the introduction, three researches, and conclusion. The first part of the conceptual framework included the definition of the Private Sector, Sustainable Development, Rent Economy, an introduction to the concepts and divergence of SMEs, the criteria adopted for identifying such projects, and the importance and advantages of SMEs. The second topic dealt with the reality of Small and Medium Enterprises in Iraq, The third topic dealt with the challenges of developing Small and Medium Enterprises in Iraq, by presenting the remedies presented by the legislative and executive institutions of the state, and then touched on the economic obstacles, including the fact that the Iraqi economy is a rentier economy, the lack of reference for the private sector, and the financing challenges with investment environment that hinder the private sector. The work of small and medium enterprises in several government institutions, as well as security challenges and legal constraints. Finally, the conclusion concluded with conclusions and recommendations

Keywords: Small Enterprises, Medium Enterprises, Private sector, Iraq, Challenges.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والتي استحوذت، ومنذُ سنواتٍ طويلةٍ حلت على اهتمام المُستثمرين، والمُشتغلين في مُختلف قطاعات الاعمال الزراعية، والصناعية، والتجارية، والخدمية، وفي مُختلف دول العالم، وذلك لدورها المؤثر في تشغيل أكبر عددٍ ممكن من القوى العاملة، فضلاً عن مُساهمتها المتنوعة لتوفير المنتجات لمُختلف القطاعات الاقتصادية لتعزيز الاقتصاد الوطني، وقد شغل موضوع تنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أصحاب الاعمال، وقادة الفكر السياسي والاقتصادي، وزعامات النقابات العمالية، سواءً أكان ذلك في النظام الرأسمالي أم في النظام الاشتراكي، أو النظام المُختلط، لتحديد مديات تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي وتشخيص هويتها، فيما إذا كانت دولة (حارسة)، يَنحصرُ دورها في حماية مُكتسبات الاقتصاد الوطني، أم دولة (تدخلية)، تُساهم في قيادة وتوجيه مشاريع القطاعين العام والخاص.

أما في العراق، فقد بدأت التجربة الاقتصادية العراقية، مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام 1921 ومنح دور كبير لأنشطة للقطاع الخاص وبالذات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة به وبخاصة في العهد الملكي خلال المدة (1921-1958)، وسرعان ما تراجع هذا الدور تدريجياً في العهد الجمهوري خلال المدة (1958-2019)، بسبب تحوّل الاقتصاد العراقي نحو الاعتماد على الريع النفطي مما ساهم في تقليص دور القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة به، لصالح القطاع العام.

وقد واجه الاقتصاد العراقي خلال السنوات (2003-2017)، معوقات وتحديات سياسية واقتصادية، واجتماعية، مُتداخلة، سواءً أكان ذلك في مشروعات القطاع العام، أم في المشروعات المتوسطة والصغيرة التابعة للقطاع الخاص، مما أثّر ذلك سلباً على أنشطة المُستثمرين والعاملين في مُختلف أنشطة هذه المشروعات، فضلاً عن تداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة في العراق، في ظل نظام اقتصادي في طريقه نحو التطبيق الرأسمالي، بعد عام 2003، وبخاصة للسنوات 2010-2018 والتي تم تغطيتها بهذا البحث، كونها أحد أنشطة القطاع الخاص، وتمثلُ رافداً حيوياً للاقتصاد الوطني العراقي، وذلك لانتشارها جغرافياً في محافظات العراق كافة، ومساهمة مُنتجاتها في رفد المنتجات الوطنية، ولاستقطابها أعداداً مهمة من الايدي العاملة، لتخفيف مُشكلة البطالة في البلاد.

مشكلة البحث:

تعكسُ أهداف المستثمرين والعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق طموحات تحقيق أي مُستثمر لعائدٍ مناسبٍ لرأس المال، فضلاً عن تشغيل العديد من القوى العاملة، وبما يخدم الاقتصاد الوطني، إلا أن ذلك لم يتحقق لوجود صعوبات ومُعوقات مُتراكمة أملتتها الظروف الذاتية والموضوعية التي مرَّ بها العراق في السنوات الأخيرة، لذا يسعى البحث لمحاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هي المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف تطور العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق؟
- ما هي تحديات أو معوقات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق؟

فرضية البحث:

أعتمد البحث فرضية عكست علاقة طردية قوامها، كلما تزايدت أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنوع والكم في العراق، أدى ذلك إلى زيادة نسبة تحقيق جانب من أهداف خطة التنمية الوطنية، وبما يحقق جزءاً من أهداف خطة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 (ريو +20)، التي أقرتها مُنظمة الأمم المتحدة فيما يخص تطوير الاقتصاد الوطني في العراق. فيما يؤدي تناقص مُستوى تطبيق تطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة إلى تراجع نسب الأداء لتحقيق بعضاً من أهداف خطة التنمية الوطنية في العراق.

هيكلية البحث:

حتى يُحقق البحث أهدافه، تم تقسيمه إلى المقدمة وثلاثة مباحث، إضافة إلى الخاتمة وكما يأتي:

- المبحث الأول، وتناول الإطار المفاهيمي.
- أما المبحث الثاني، فقد ركز على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.
- فيما تطرق المبحث الثالث لتحديات وصعوبات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق
- وتضمنت الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات المُستمدة من مادة البحث.

2- الدراسات السابقة:

- استعرضت دراسة (النداوي، 2011) واقع تطور الصناعات الصغيرة في العراق والمشاكل والمعوقات التي واجهت سبل تطورها ولغاية 2006 وبحسب الإحصاءات المتاحة في حينه، وتبيان دورها في الاقتصاد العراقي، رغم محدوديتها وانخفاض حجم انتشارها في البلاد.

- ودرس (بتال، الراوي، و علي، 2011) دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. وركزت الدراسة على دور المصارف الخاصة في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، ولغاية 2011.

3- المنهجية:

لتحقيق هدف البحث، اعتمد الباحث المزاوجة بين منهجية الاستنباط التي تنطلق من العام للخاص ومنهجية الاستقراء التي تنطلق من الوقائع المحددة إلى صياغة استنتاجات كلية من مقدمات جزئية. وذلك من خلال الشروع من نقطة بداية واقعية وحقيقية، تاريخية ووصفية، لدراسة التحديات والصعوبات التي تواجه تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وباعتماد الطريقتين الوصفية والتاريخية وذلك من خلال الاستعانة بالحقائق التاريخية والمعلومات والمعطيات الإحصائية المتاحة بقدر المستطاع وتوصيفها ومقارنتها وتفسيرها لا غناء مادة البحث.

4- الإطار المفاهيمي:

4-1 القطاع الخاص:

يتوزع النشاط الاقتصادي في غالبية دول العالم، ومنها العراق، بين ثلاث قطاعات وهي القطاع العام الذي يرتبط الدولة، والقطاع المختلط الذي يُدار بصيغة مشتركة من قبل الدولة والقطاع الخاص، والقطاع الخاص الذي يديره المستثمرين والمُشتغلين فيه، بالاعتماد على إمكانياتهم الذاتية، والذي ترتبط به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق. ولا يوجد لدى الحكومة العراقية تعريف مُحدّث للقطاع الخاص، لكن قانون الشركات رقم (21) لعام 1997 يُحدد، في (المادة 8 - أولاً)، " بأنه تتكون الشركة الخاصة باتفاق بين شخصين أو أكثر من غير قطاع الدولة، برأس مال خاص " ، لكنه يُجيز، في المادة (8 - ثانياً)، " أن تكون مساهمة قطاع الدولة في الشركة الخاصة المساهمة أو المحدودة بنسبة تقل عن (25%) من رأس المال " وثمة تعريف آخر مقبول على الصعيد الدولي نص على إن: " القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لسيطرة الدولة المباشرة ويُدار من أجل الربح (هيئة المستشارين، 2014، صفحة 8) .

4-2 التنمية المُستدامة (Sustainable Development):

تنطلق التنمية المُستدامة من المكون الأساس للتنمية الاقتصادية التقليدية، ولكن أضيف إليها مكونين آخرين هما: المكون البيئي والمكون الاجتماعي، لذا تضم التنمية المُستدامة أبعاداً أوسع من التنمية الاقتصادية التقليدية عبر مكوناتها الثلاث (الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي) والتي تستهدف تحقيق التنمية البشرية المُستدامة (القرة لوسي، 2016، صفحة 18) . وتُمثل التنمية المُستدامة فرصة جديدة لنوعية النمو الاقتصادي وكيفية توزيع

منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرد عملية توسع اقتصادي، إلا إنها لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، سواءً أكان ذلك بين دول الشمال والجنوب أم داخل الدول النامية، حيث فرضت التنمية المستدامة نفسها كمفهوم عملي جديد لمواجهة المشاكل المتعددة التي تتحدى البشرية. وبذلك فهي تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ونظراً إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنياً ومُستقبلياً، فقد تمى العالم الاقتصادي الهندي الحائز على جائزة نوبل بالاقتصاد عام 1998 " أمارتيا كومار سن Amartya Kumar Sen " على المؤسسات الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحية والبيئية إضافة إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال القضاء على الفقر، وتعزيز الديمقراطية، ومكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، والتأكيد على فعالية المرأة، والتغيير الاجتماعي، وتشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضاً من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحية الإنسانية والتعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعقاقير لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" (الكواز، 2011، صفحة 8).

وخلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 قمة الأرض- في مدينة ريودوجانيرو بالبرازيل، توصل العالم إلى تحديد طريق جديد لرفاهية الإنسان، ألا وهو طريق التنمية المستدامة وعُرف مفهوم التنمية المستدامة، الذي عُرض في جدول أعمال القرن 21، بأنه: (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة) (منظمة الامم المتحدة، 2020).

4-3 الاقتصاد الريعي:

يُعد مفهوم الربح (The concept of Rent)، من مفاهيم علم الاقتصاد السياسي التي ظهرت مع المفكرين الاقتصاديين من أمثال آدم سميث - Adam Smith ودافيد ريكاردو - David Ricardo لذا تشعب المفهوم بمبادئ اقتصادية أكثر منها سياسية، وأرتبط بفكرة الربح الزراعي في الدول الأوروبية. تعود أصل كلمة الربح في اللغة العربية إلى رَيْعٍ رَأْعٌ ويقال رَعَّ تجارتها أي أنماها وزاد فيها، وفي الاقتصاد السياسي يُقال الرَيْعُ: ويقصد به الجزء الذي يُؤدّيه المستأجر إلى المالك من غلة الأرض مُقابل استغلال قواها الطبيعية التي لا تقبل الهلاك. وقد فسّرهما بعض المعاجم "بالنماء والزيادة والخصوبة"، أمّا المعنى

الاقتصادي التقليدي فيعني " دخل مالك الأرض" أو أجر استخدام الأرض من غير مالكيها". ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو آدم سميث (Adam Smith) في كتابه ثروة الأمم باعتباره شكلاً من أشكال المردود المالي إلا أن أول من أستعمله كنمط اقتصادي كان كارل ماركس (Karl Marx) في كتابه رأس المال. ويعرف الربح النفطي بكونه الدخل الناتج عن بيع النفط الخام والغاز الطبيعي بسبب وجود فرق واضح بين تكلفة الحصول عليهما وسعر بيعهما، وهذا الفرق لا يعكس طبيعة المجهود الخاص للشركات في استخراجهما، ويظهر هذا الفرق بأن النفط الخام والغاز الطبيعي من الثروات الناضبة؛ أي غير القابلة للتجدد (موسوعة السياسة، 2019).

وبناءً عليه فإن الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للربح (الدخل)، وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج مُعقدة، سواءً أكانت فكرية أم مادية، كميّاه الامطار والنفط الخام والغاز الطبيعي (عبد الله، 2017، صفحة 599).

4-4 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

رغم تطور الحضارات العالمية، ظلت المشروعات أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُمثل النمط السائد في العالم حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولم تظهر المشروعات الكبيرة الحجم إلا بعد الثورة الصناعية والتي انطلقت في أوروبا، حتى بدأت الآلات الميكانيكية تحل تدريجياً محل الأيدي العاملة في معظم العمليات الإنتاجية. وتشير تجربة الدول الصناعية المتقدمة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعبت دوراً رائداً في تنمية الصناعات التحويلية، من خلال تصنيعها للمنتجات الوسيطة ومُستلزمات الإنتاج للصناعات الأساسية الكبرى مما ساعد على إيجاد الروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات الوطنية، ومن ثم عملت على تحقيق تكامل البنيان الصناعي. بل إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مُحرك القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبخاصة القطاع الصناعي في الدول الحديثة التصنيع (النداوي، 2011، صفحة 114).

وقد رصدت دراسة قام بها معهد ولاية جورجيا الأميركية أكثر من (55) تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة، ولاحظت الدراسة وجود ثلاثة مداخل شائعة في تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي: التعريف وفق المنهج الوصفي، والتعريف وفق المنهج الكمي، والتعريف وفق المنهج النوعي. وبوجه عام تختلف تعريفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة طبقاً لعددٍ من المعايير منها: معيار عدد العمال، ومعيار رأس المال، ومعيار المبيعات والإيرادات، ومعيار الإنتاج، ومعيار التقنية المستخدمة (التكنولوجيا) والمعيّار القانوني، ومعيار استهلاك الطاقة. وتُركز بعض الدول، وبالذات الدول النامية منها، على استخدام معيار عدد العمال في تصنيفها للمشروعات، حيث يمتاز هذا المعيار بأنه يُسهّل عملية المقارنة بين القطاعات والدول (ممنتدى الرياض الاقتصادي، 2013، صفحة 9).

4-5 المعايير المعتمدة لتحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

اختلفت المعايير المعتمدة لتحديد مفهوم المشروعات أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بين معايير نوعية (الادارة وطبيعة الملكية)، ومعايير كمية (مثل راس المال وعدد العمال)، وفي هذا الإطار فقد أعتبر صندوق النقد الدولي إن المشروع الذي يستخدم أقل من (5) عمال هو مشروع صغير، في حين إن المشروع الذي يستخدم بين (5-9) عمال هو مشروع متوسط. كما عرّف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذه المشروعات على أساس إن المشروعات الصغيرة هي من يعمل بها أقل من (15) عامل ولا تزيد قيمة الاصول الثابتة عدا الارض والمباني عن (10000) دولار أميركي، بينما المشروعات المتوسطة هي من يعمل بها أكثر من (15) عامل وتزيد فيها قيمة الاصول الثابتة عدا الارض والمباني عن (10000) دولار أميركي (رشيد و رشيد، 2013، صفحة 137)، وفي معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، يُعتبر حجم القوى العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهم معيار في تعريفها، فالمشروع الصغير في بلجيكا واليونان هو المشروع الذي يضم نحو (90) عاملاً، وفي الولايات المتحدة الأميركية يضم (100) عاملاً، وفي كندا واسبانيا (200) عاملاً، و(500) عاملاً في كلاً من الدنمارك وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيرلندا (الاسكوا، 2002، صفحة 5).

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي مُتفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الا إنه يوجد اتفاق على المعايير التي يُمكن على أساسها تعريف الاحجام للمشروع، ويُمكن إيجاز أكثر المعايير شيوعاً بالآتي:

- عدد العاملين: ويُمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعاً لسهولة القياس والمقارنة، غير إن من عيوب هذا التعريف اختلافه من دولة لأخرى، فضلاً عن كونه لا يأخذ بنظر الاعتبار التباين العلمي والتكنولوجي المُستخدم في الإنتاج.
- حجم الاستثمار: يُعد حجم الاستثمار (راس المال المُستثمر) معياراً أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبين الصناعات الكبيرة، على اعتبار إن حجم الاستثمار يُعطي صورة عن حجم النشاط كمياً.
- قيمة المبيعات السنوية: يُمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تُميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق المختلفة (الاسرج، 2010، صفحة 9).

4-6 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتجلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العالمية، وفقاً لدورها المؤثر في الاقتصاد الوطني، وعلى سبيل المثال، باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ أواخر السبعينيات في القرن الماضي،

تمثل نسبة (90%) من المشروعات الاقتصادية على مستوى العالم وتشغل ما بين (50-60%) من إجمالي قوة العمل، كما إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تساهم ما بين (25-35%) من الصادرات العالمية من المواد المصنعة، كما اعتمدت اليابان في بناء همّتها الصناعية بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة والتي شكلت نسبة (99.75%) من المشروعات وتستوعب حوالي (70%) من الأيدي العاملة (الجوادي، 2009، صفحة 87).

كما تمثل المنشآت الصغيرة (98%) من المنشآت الصناعية في كوريا الجنوبية وفي كل محاولة للدخول في صناعة جديدة، اختارت الحكومة الكورية شركة لقيادة الجهود، وقدمت الدعم اللازم بما في ذلك الأموال منخفضة الكلفة، والاعفاءات الضريبية، والمواقع الصناعية. ومما يُميز جهود كوريا الجنوبية في تنويع هياكلها الصناعية عن هياكل دول أخرى، هو أن الحكومة هي التي قادت هذه الجهود بدلا من السوق. ان القيادة والتشجيع من قبل " البيت الأزرق" المكتب الرئاسي في كوريا الجنوبية " قد حفز الشركات التجارية، وساعد الصناعات الثقيلة والكيميائية على مد جذورها بشكل أسرع في البلاد (تشوي، 2018، صفحة 57).

يُضاف لما سبق، إنّ المشروعات أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُشكل نسبة كبيرة من مجموع المنشآت زهاء (65-70)، في المائة في جميع البلدان ذات الدخل المُخفض والمتوسط والمُرتفع، وإضافة الى ذلك تمت الروابط بين الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد المنظم كنتيجة للعولمة (منظمة العمل الدولية، 2002، صفحة 2).

يتضح مما تقدم، إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل المحور الأساسي لانطلاقة مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر في غالبية دول العالم.

4-7 خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ لهذه المشروعات دورٌ لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات، كونها تُعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. ومع استمرار الجدل القائم حول قدم أو حداثة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه المشروعات قديمة لأنها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع. وقد أثبت التاريخ الاقتصادي وبشكل لا يقبل اللبس، كون الأنشطة الاقتصادية بدأت منذ أقدم العصور مع المشروعات الصغيرة، وتطورت تدريجياً في كافة القطاعات الاقتصادية. ومع ما توصلت إليه هذه المشروعات من تطورٍ واتساع وهي كذلك جديدة من حيث استحوادها على

الاهتمام الأكبر من قبل المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها، لعل أهمها الآتي:

- مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والمالية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تديني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تديني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتديني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
- تديني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
- صناعات مكاملة Subcontractors للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لأنشطتها المختلفة.
- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، وذلك لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
- الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار، على الاغلب، من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.
- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

يلاحظ مما تقدم إنَّ خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمعوقات التي تواجهها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار بالعمل مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من حجم الربح أو عوائد الاستثمار (الحروق و مقابلة، 2006).

5- واقع المشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق:

يصعبُ من الناحية العملية قياس عدد وحجم وتوزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالقطاع الخاص في العراق لعدة اعتبارات، لعل أهمها، محدودية المعلومات المتاحة عنها، وذلك لعدم وجود إحصاء شامل في العراق مُنذ عام 1997 وحتى الوقت الحاضر، وأغلب الأرقام والإحصاءات الرسمية المتاحة عنها تم تجميعها عن طريق المسوحات الإحصائية، وعلى أهمية هذه المسوحات، إلا أنها تصنف بكونها من المصادر الثانوية لجمع المعلومات، ومع ذلك قامت منظمة العمل الدولية بوضع تقدير عام في سنة 2005 للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في العراق، والذي أشار إلى وجود (622) ألف مشروع يوجد به ثلاثة عاملين فأكثر، و(719) ألف صاحب مشروع يعملون لحسابهم الخاص، كما أشار إلى وجود مليون مشروع صغير ومتوسط غير مسجل. ولم يتم وضع البيانات المتعلقة بتوزيع الحجم الخاص لهذه المشروعات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في صورة إحصاءات رسمية (عبد العزيز، عباسي، شحاده، و لاور، 2015، صفحة 11).

كما أوضحت خطة التنمية الوطنية في العراق (2018-2023)، والمعدة من قبل وزارة التخطيط العراقية والتي صادق عليها مجلس الوزراء العراقي في حزيران/يونيو 2018، التباين الصارخ بين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص الذي ترتبط به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، استناداً لعدة تقارير اقتصادية دولية رصينة، والتي اشرت الاتي:

- استمرار التقلُّب وعدم الاستقرار في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، أظهرت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) اتجاهاً نحو الانخفاض منذ عام 2004 يتراوح ما بين (0.6 %) و (1.5 %) ومتوسط قدره (0.8 %) من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004 – 2012). وفي عام 2015 بلغت نسبة مساهمة

القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت (34.7%)، وهو مؤشر على بيئة غير تمكينية ومناخ استثماري سلبى للقطاع الخاص .

- في عام 2014 كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي (مع النفط) نحو (35.7 %)، وفي الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) نحو (73.2 %). وقد انخفضت هاتان النسبتان الى (33.2 % و 72.6 %) على التوالي في عام 2015.
- عمل نحو (68 %) من القوى العاملة في النشاط غير المنظم. وخلص مسح منظمة العمل الدولية لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (الذي أجري في عام 2012) إلى أن معظم مؤسسات الأعمال الصغرى تعمل في القطاع غير المنظم.
- يُصنّف العراق بين الدول التي تحتل المراتب الدنيا للمؤشرات العشر المستخدمة في "تقرير ممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي Doing business 2017, Equal opportunity for all 2017 ومن أهم المؤشرات المذكورة في هذا التقرير ما يأتي:
 - **يقع العراق في المرتبة 165** (من بين 190 دولة) (مقارنةً ب 63 للبحرين، و66 لعمان، و69 لتركيا، و77 لتونس، و94 للسعودية، و102 للكويت، و118 للأردن، و120 لإيران؛
 - **يقع العراق في الترتيب 181** (من بين 190 دولة) في مؤشر الحصول على الائتمان، وحصل على درجة واحدة من 12 في قوة الحقوق القانونية؛
 - بلغت درجة مؤشر مدى شفافية الشركات 2 من 10؛
 - يحتل العراق المرتبة 115 (من 190) في مؤشر تسجيل الملكية؛
 - سجل العراق أيضاً مستويات متدنية في حماية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود، وانهاء العقود وتسوية حالات الإعسار، وليس لديه سياقات واضحة للتعامل مع الشركات المفلسة.
- **تراجع العراق في ترتيب تقرير ممارسة الأعمال لعام 2018 الصادر عن البنك الدولي Doing business 2018, Reforming to create jobs الى المرتبة 168 من 190 دولة مقارنة ب 60 لتركيا، و66 للبحرين، و69 للمغرب، و71 لعمان، و83 لقطر، و88 لتونس، و92 للسعودية و96 للكويت، و103 للأردن، و124 لإيران (جوهان، 2018، صفحة 83) .**

- أعلن عضو اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي السيد أحمد مظهر الجبوري بأن ديون العراق الخارجية في عام 1019 بلغت (125) مليار دولار أميركي وهناك (20) فقرة مثبتة في موازنة 2020 بهدف مناقشتها مع وزارة المالية بهدف سد العجز في موازنة العام المقبل (الجبوري، 2019).
- في ضوء ما تقدم، فقد استأثرت أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي من الناحية العملية، بدور محدود جداً، من خلال المجالات التي شغلتها في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية. ويتجلى ذلك من خلال الآتي:

5-1 المشروعات الصغيرة:

عرّفت المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2017، والتي تصدر عن وزارة التخطيط في جمهورية العراق مشروعات الصناعات الصغيرة، بأنها المنشآت التي تستخدم أقل من عشرة أشخاص، وتستثمر أقل من مائة ألف دينار في المكين والمعدات (وزارة التخطيط، 2017). ومراجعة المعطيات الإحصائية الرسمية المثبتة في (الجدول 1)، وهي أحدث الإحصاءات الرسمية المتاحة يُلاحظ وجود تذبذب في أعداد المنشآت الصغيرة في العراق خلال السنوات (2010-2017)، إذ تراوحت أعدادها، ما بين أدنى عدد لها وكان نحو (11.131) منشأة في عام 2010، ترايد هذا العدد ليصل الى أعلى عدد لها وكان نحو (27.856) منشأة، وسجل في عام 2017.

ومن حيث أعداد المشتغلين في المنشآت الصناعية الصغيرة في العراق، فقد سجل عام 2010 أقل عدد من المشتغلين فيها، والذي بلغ نحو (36.898) مشتغلاً، فيما سجل عام 2012 أعلى عدد من المشتغلين فيها وكان (146.210) مُشتغلاً. وحصل تذبذب في أعداد المشتغلين في السنوات اللاحقة لغاية 2017. (انظر الجدول 1).

وكنتيجة لارتفاع الواردات النفطية للعراق، عقب تزايد أسعار النفط خلال عامي 2011 و2012، والتي شكلت ما نسبته (49%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لإحصاءات البنك الدولي لتلك السنتين (Pring, Vrushi , & Kukutschka, 2017)، مما أدى الى زيادة في وتيرة الأنشطة الاقتصادية في العراق، وانعكس ذلك إيجابياً على أرقام الأحرور والمزايا، وقيمة الإنتاج في المشروعات الصغيرة للسنوات اللاحقة، مع حصول تراجع ملموس عقب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية للسنوات اللاحقة. (انظر الجدول 1).

ومن حيث التوزيع الجغرافي لعدد المنشآت الصغيرة في المحافظات، تحتل محافظة بغداد المرتبة الأولى بعدد (4110) منشأة، فيما تأتي محافظة المثنى في المرتبة ما قبل الأخيرة بعدد (547) منشأة، فيما تمثل محافظتي نينوى والانبار المرتبة الأخيرة، حيث لا توجد أي منشأة صناعية صغيرة فيهما لغاية 2017 (وزارة التخطيط، 2017). وذلك لتراجع النشاط الاقتصادي وعدم توفر بيئة استثمارية مستقرة في محافظتي نينوى والانبار، رغم تحريرها من سيطرة ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروفة إعلامياً باسم (داعش).

الجدول رقم (01): مؤشرات عن المنشآت الصناعية الصغيرة في العراق للسنوات (2010-2017)

السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا (مليار دينار)	قيمة الانتاج (مليار دينار)	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليار دينار)
2010	11131	36898	105.979.212	1556.336.009	—
2011	47281	145385	406.615.619	3896.267.446	389.231.285
2012	43669	146210	485.557.552	4567.101.970	569.746.849
2013	27694	92059	288.573.357	3289.710.372	1964.921.474
2014	21809	84272	259.762.393	1924.980.220	2066.295.408
2015	22480	67157	261.491.507	1823.968.011	1901.120.490
2016	25966	81920	333.110.574	2079914583	932.469.816
2017	27856	93644	304.4	2016.3	1008.5

المصدر:

1. للسنوات 2010 - 2016 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2017، ص 177.

2. لسنة 2017، جمهورية العراق، وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء، في الانترنت وعلى الرابط:

<http://cosit.gov.iq/ar/2013-03-29-08-30-31>

3. ملاحظة: البيانات لا تتضمن محافظات إقليم كردستان

2-5 المشروعات المتوسطة:

تعرّف المشروعات المتوسطة، بكونها المنشآت التي تستخدم (10 - 29) شخصاً، وتستثمر أقل من مائة ألف دينار في الماكائن والمعدات (وزارة التخطيط، 2007). واستناداً للمعطيات الإحصائية الرسمية المثبتة في (الجدول 2)، يتضح تباين عدد المنشآت الصناعية المتوسطة في العراق ما بين أقل عدد لها وكان (56) منشأة في عام 2010، ليتزايد الرقم ليصل الى أعلى رقم في عام 2013 وكان (226) منشأة، ومع

انعكاسات تراجع أسعار النفط، استمرت الأرقام بالتذبذب خلال السنوات اللاحقة لتصل في عام 2017 الى (182) منشأة متوسطة.

أما بخصوص عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية المتوسطة، فقد سجل عام 2010 أقل عدد وكان (923) مُشتغل، فيما سجل أعلى عدد للمشتغلين فيها في عام 2017، وكان (2512) مُشتغلاً. وقد تأثرت الأجور والمزايا وقيم الإنتاج هي الأخرى بتباين الواردات المالية المتأتية من بيع العراق للنفط الخام في الأسواق الدولية.

ومن حيث التوزيع الجغرافي، لعدد المنشآت المتوسطة في مختلف المحافظات العراقية، تحتل محافظة بغداد المرتبة الأولى، وبعدها (28) منشأة، فيما تأتي محافظة ذي قار المرتبة ما قبل الأخيرة بوجود منشأة واحدة فيها فقط، في حين لا توجد أي منشآت صناعية متوسطة في محافظات نينوى، والانبار، وصلاح الدين، وميسان وحتى نهاية عام (جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2007).

ويُعزى عدم وجود منشآت صناعية متوسطة في محافظات (نينوى، والانبار، وصلاح الدين) لأسباب تتعلق بعدم توفر بيئة استثمارية مُستقرة رغم تحريرها من سيطرة الاعمال الإرهابية. فيما تعاني معظم المحافظات الجنوبية من ظاهرة الفقر والحرمان.

الجدول رقم (02): مؤشرات عن المنشآت الصناعية المتوسطة في العراق للسنوات (2010-2017)

السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا (مليار دينار)	قيمة الانتاج (مليار دينار)	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليار دينار)
2010	56	923	3.473.906	29.081.583	14.037.083
2011	159	2431	12.459.616	123.134.752	65.852.193
2012	218	3357	19.846.262	187.019.772	108.323.107
2013	226	3525	21.803.572	240.847.641	143.351.031
2014	120	1916	10.991.525	206.670.686	64.203.891
2015	92	1491	9.610.247	82.542.676	47.060.833
2016	179	2449	115.623.809	142.863.969	84.131.513
2017	182	2512	16	110	62

المصدر:

1. للسنوات 2010-2016، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2017، ص 166.

2. لسنة 2017، جمهورية العراق، وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء، في الانترنت وعلى الرابط:

<http://cosit.gov.iq/ar/2013-03-29-08-30-31>

3. ملاحظة: البيانات لا تتضمن محافظات إقليم كردستان.

6- تحديات وصعوبات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق:

عقب تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام 1921، تأثرت السياسات الاقتصادية بالأحداث السياسية بعد تحول النظام السياسي في العراق من النظام الملكي نحو النظام الجمهوري، وتباين السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة بين دعم أنشطة القطاع الخاص وبالذات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة به حيناً، وتقليص الدعم لها في حيناً آخر. وقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد نيسان/ إبريل 2003، تسليط الضوء على الدور المرتقب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عبر سلسلة من المعالجات، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات والصعوبات والتي تحول دون تطوير العمل في هذه المشروعات.

6-1 المعالجات المطروحة:

عملت العديد من مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية في العراق خلال السنوات العشرة الأخيرة، وتحديدًا منذ عام 2010 وحتى الوقت الحاضر، على إيلاء القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً في برامج أعمالها المختلفة، ولعل أهمها ما يأتي:

• قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (10) لعام 2012: تضمن القانون المذكور

(17) مادة قانونية تضمنت التعاريف ونطاق السريان، والتأسيس والاهداف، وإدارة الصندوق، ورأس مال الصندوق والاحكام الختامية. وقد عرّف القانون في مادته الاولى المشروع الصغير المدرة للدخل الذي لا يزيد عدد العاملين فيه عن (10) عشرة أشخاص، وحدد قيمة القرض بمبلغ لا يزيد عن (200000000) عشرين مليون دينار عراقي وبدون فائدة. ووفقاً لما ورد بالمادة (3) من القانون، يُؤسس في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صندوق يُسمى (صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل)، يتمتع بالشخصية المعنوية ويمثله وزير العمل والشؤون الاجتماعية أو من يخوله. وحددت المادة (11) من القانون بأن يكون رأس مال الصندوق (15000000000) مائة وخمسون مليار دينار عراقي تمول من الخزينة العامة (وزارة العدل، 2012). واستناداً للتقرير السنوي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 2017، فقد بلغ عدد القروض الممنوحة لبرنامجي

دعم المشروعات المدرة للدخل واستراتيجية التخفيف من الفقر وقروض الخدمات الصناعية نحو (2909) قرض (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2017).

● **استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق 2014 – 2030:** والتي أصدرها مجلس الوزراء العراقي في نيسان / ابريل 2014، وحددت سبل تطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعراق بالآتي:

- تشكيل الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعهد لها إدارة صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المضي قدماً بالإصلاحات، وستنشئ الحكومة صندوقاً يتيح موارد مالية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل عمل الشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العامة.
- وضمن برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرر تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية، وإشراك القطاع الخاص، وضمه الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة الشركات العامة (هيئة المستشارين، 2014).
- **استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق:** أصدرتها وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي في كانون الثاني / يناير 2018، والتي تضمنت عدد من التوصيات، لعل أهمها الآتي:
 - دعم التمويل الأصغر والمتوسط من خلال منح القروض الميسرة بما يُعزز القطاع الديناميكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تمثل قوة مُحركة لتنمية القطاع الزراعي والصناعي وخلق فرص العمل فيما لو نُفذت بفاعلية.
 - تولى الاستراتيجية المرأة اهتماماً خاصاً وتركز على الزراعة والتعليم والمشاريع الصغيرة والأنشطة الحرفية والخدمات والتجارة.
 - وضع برنامج حاضنات الاعمال لتوفير التدريب والتمويل والخدمات لدعم المشروعات الصغيرة للفقراء، ولاسيما النساء، وبحسب الميزة النسبية للمنطقة الحضرية.
 - شمول أوسع للفقراء ببرنامج الإقراض لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل.
 - تنظيم برامج تدريب للفقراء على إنشاء المشروعات الصغيرة (العلاق، وآخرون، 2018).

● **خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022:** وضعت الخطة المذكورة مجموعة من الأهداف لتطوير

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق والتي تضمنت الاتي:

■ توسيع نطاق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قطاعياً ومكانياً) على وفق تحليل للأولويات والاحتياجات في كل قطاع ومحافظة، وبلاستناد إلى الاهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية وإلى القطاعات الاقتصادية ذات الأولويات الحاسمة فيها، وإلى معايير إختيار القطاعات ذات الأولوية المذكورة في إستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

■ تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء وتعزيز قدراتها التنافسية.

■ منح القطاع الخاص (من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الفرص الحقيقية لممارسة دوره في عملية التنوع الاقتصادي، من خلال رفع قدراته وتعزيز إمكاناته في إستغلال الميزة النسبية لمنتجاته، وتحسين مستوى جودة منتجاته وقدرتها على المنافسة. إنَّ جودة المنتجات (والصادرات) شرط ضروري لضمان التنوع الاقتصادي. وعندما لا يقترن التنوع بجودة المنتجات، لا يُعد ذلك تنوعاً.

■ إنجاز تأسيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستدير صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

■ إكمال تنفيذ المدينتين الصناعيتين في البصرة وذي قار خلال المدة 2018 – 2019، وإنشاء مدن صناعية في ثلاث محافظات أخرى (على الأقل) خلال المدة 2020 – 2022.

■ إنجاز عملية انشاء " حدائق علوم" Science Parks ، وبواقع حديقة علوم واحدة في كل محافظة خلال سنوات خطة التنمية 2018 – 2022 (جوهان، 2018).

● **المنهاج الوزاري لحكومة السيد عادل عبد المهدي:** صادق مجلس النواب العراقي في تشرين الأول /أكتوبر 2018 على المنهاج المذكور، والذي تضمن العديد من القرارات، منها ما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يأتي:

■ تكليف وزارة الصناعة لتقديم دراسة لعدد المصانع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والتي يُمكن للقطاع العام أو الخاص المشاركة في بنائها خلال العام الأول (للحكومة أي 2019)، على أن تُقدم تسهيلات مصرفية مُيسرة كبقية المشاريع حسب نوع المشاريع وحجمها وأهميتها.

■ تكليف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تطوير قاعدة بيانات دقيقة عن العراقيين أو العوائل التي تعيش تحت خط الفقر بغرض شمولهم بالرعاية الاجتماعية والقروض وتأسيس المشروعات الصغيرة.

■ ضمن بند التنمية المستدامة والخدمات الاجتماعية، وبهدف دعم المشاريع المدرة للدخل لتشغيل عاطلين، تكليف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإنشاء صندوق وطني معني بتطوير المشروعات الصغيرة والكبيرة.

ضمن بند التنمية المستدامة والخدمات الاجتماعية، تكليف وزارة الشباب والرياضة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب بالتعاون مع المصارف المحلية وتفعيل مبادرة البنك المركزي (عبد المهدي، 2018).

6-2 تحديات وصعوبات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في غالبية دول العالم، العديد من الصعوبات والمعوقات، المتشابهة إلا أنها تنفرد بخصوصية ترتبط بمجمل الظروف الذاتية والموضوعية التي مر بها العراق وبخاصة خلال المدة (2010 – 2017)، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

6-2-1 المعوقات الاقتصادية:

أ. غياب الاحصاءات الشاملة: يأتي في مقدمة التحديات المركزية التي تواجه المختصين بالشأن الاقتصادي في العراق، سواءً أكان ذلك المعنيين بإدارة القطاع العام أم المشتغلين بالقطاع الخاص وبضمنهم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو عدم توفر المعلومات والبيانات الاحصائية الدقيقة عن مجمل الأنشطة الاقتصادية في البلاد، بسبب عدم وجود إحصاء شامل في العراق منذ عام 1997 وحتى الوقت الحاضر، مما أدى إلى غياب الرؤية الموضوعية أمام المختصين والمتابعين للتوصل إلى تشخيص ميداني حقيقي وملموس لمجمل التحديات والصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

ب. الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي: بدأت التجربة الاقتصادية العراقية مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وعلى الرغم من اكتشاف النفط الخام في العراق في عام 1927، وبدء التصدير له في عام 1933، فقد استمرت الدولة في تطبيق مقدمات أولية للنظام الرأسمالي في العراق، ومنح دور مناسب للقطاع الخاص، وبالذات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة به والتي لعبت دوراً محورياً في نمو الاقتصاد العراقي في العهد الملكي خلال المدة (1921 – 1958). وسرعان ما

تراجع هذا الدور تدريجياً في العهد الجمهوري خلال المدة (1958-2019)، بسبب تحول الاقتصاد العراقي نحو تشجيع ورعاية القطاع العام والسعي نحو تطبيق نظام اقتصادي مختلف عما كان مُطبق في العهد الملكي، والاعتماد بشكل واسع على الواردات النفطية، ونتج عن ذلك تحول الاقتصاد العراقي الى "اقتصاد ريعي"، مما ساهم في تقليص دور القطاع الخاص لصالح القطاع العام وتراجع دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعلى سبيل المثال، خلال المدة (2010 - 2018) واستناداً لأحدث الاحصاءات الرسمية المُعلنة من قبل البنك الدولي، شكّلت إيرادات الموارد النفطية في العراق، نسباً مُرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، تراوحت ما بين أعلى نسبة لها (49.2%) في عام 2012، وأقل نسبة لها (32.8%) في عام 2015 (انظر الجدول 3)، مما يعكس هيمنة شبه مُطلقة للقطاع النفطي على الاقتصاد العراقي.

الجدول رقم (03): إيرادات الموارد النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للسنوات (2010-2017)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي في العراق (مليار دولار اميركي)	النسبة (%)
2010	138.5	41.8%
2011	185.75	49.3%
2012	218.00	47.9%
2013	234.65	43.5%
2014	234.65	43.5%
2015	177.50	32.8%
2016	170.56	42.4%
2017	192.06	37.9%

المصدر:

1. <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IQ&view=chart>
2. <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.TOTL.RT.ZS?locations=IQ&view=chart>

ت. عدم وجود مرجعية للقطاع الخاص (بنية مؤسسية): يفتقر العراق لوجود مرجعية قانونية أو مالية أو إدارية لمتابعة الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، لذلك كانت مساهمة القطاع الخاص ضئيلة جداً

في الناتج المحلي الاجمالي، وتكوين رأس المال الثابت، وتوفير فرص التشغيل، وتمويل الاستثمارات. وتُعد مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي عنصراً حاسماً في تحديد دور القطاع الخاص في مُجمل عملية التنمية الاقتصادية. وهذا الدور لا يزال مُتواضعاً وغير استراتيجي فضلاً عن اتساع نطاق القطاع غير المنظم، وضعف الاستثمار الخاص الناجم عن تردي مناخ الاستثمار مما أدى إلى اتساع الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي لا تخضع لرقابة الحكومة وتعمل خارج الإطار الضريبي والتأميني للدولة، والتي لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وعلى حساب أنشطة الاقتصاد المُنظم، ما يُشكل مُخرجات وسلوكيات وتعاملات غير قابلة للضبط والسيطرة على الصعيدين الاقتصادي والمجتمعي، (جوهان، 2018) وقد ترتب على هذه الإشكالية تردد العديد من أصحاب الخبرة في ميدان المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الشروع بخطوات عملية لمواصلة عملهم نتيجة لعدم وضوح الرؤيا أمامهم وتحسباً من الجهول الذي قد يواجه مشاريعهم في المستقبل، فضلاً عن عدم وجود مؤسسة رسمية ضامنة لخطواتهم اللاحقة، حيث تتوزع الإجراءات التنفيذية حالياً بين عدة دوائر تخص وزارات: الصناعة والزراعة، والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التجارة، والبنك المركزي وفي بعض الأحيان مجالس المحافظات والتي لاتزال هي الأخرى تفتقر إلى الأسس القانونية الضامنة لأعمالها التنفيذية والتمويلية.

ث. بيئة استثمارية طاردة للقطاع الخاص: يُعاني الاقتصاد العراقي من تردي مناخ الاستثمار متأثراً بحزمة العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتشريعية والقانونية والتنظيمية التي كان لنمطيتها دور في التأثير في مستوى الاستثمارات الأجنبية والقدرة على جذبها، بدلالة بعض المؤشرات الدولية ومنها: مؤشر سهولة الاعمال الذي ظهر فيه ترتيب العراق (165) من مجموع (190) دولة لعام 2016، في حين أظهر المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بأن العراق كان من دول الأداء الضعيف والذي بلغ (27.3%) درجة من أصل (100) درجة في عام 2016 (جوهان، 2018)، مُتأثراً بعدم استقرار الأوضاع الداخلية نتيجة لانتشار الاعمال الإرهابية خلال السنوات 2014 - 2017. واستناداً لإحصاءات البنك الدولي، يُلاحظ تدني أرقام الاستثمارات الاجنبية في العراق للسنوات (2010 - 2018)، إذ سجل في عام 2010 أقل قيمة للاستثمارات الاجنبية في العراق وكانت (1.40) مليار دولار أميركي، فيما كانت أعلى قيمة في عام 2014 وهي (10.18) مليار دولار أميركي. وتراجعت هذه الارقام لتصل في عام 2018 نحو (4.88) مليار دولار أميركي (انظر الجدول-4).

الجدول رقم (04): الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة 2010 – 2018
(مليار دولار أميركي وبالأسعار الجارية للدولار الأميركي)

ت	السنة	المبلغ
1.	2010	1.40
2.	2011	2.08
3.	2012	3.40
4.	2013	2.33
5.	2014	10.18
6.	2015	7.57
7.	2016	6.26
8.	2017	5.03
9.	2018	4.88

المصدر:

[//data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=IQ&view=chart](https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=IQ&view=chart)

ج. معوقات التمويل المالي: يُقصد بالتمويل المالي تقديم الخدمات المالية إلى الأشخاص ذوو الدخل المنخفض أو معدومي الدخل، ويهدف هذا التمويل إلى تحسين المستوى المعيشي لأصحاب هذه القروض وعوائلهم أو المحافظة على بعض النشاطات الاقتصادية التي تدر عليهم دخلاً مستمراً (بتال، الراوي، و علي، 2011، صفحة 46) وفي كل الأحوال لم تُشكل القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية العراقية وبالأخص مصرفي (الرافدين والرشد)، اللذين يمتلكان ما نسبته (80%) من فروع المصارف العراقية العاملة، وحوالي (30%) من إجمالي ودائع المواطنين، وإذا رغبت تلك المصارف في منح القروض المطلوبة لهذه المشروعات فأن الفوائد التي تتحملها هذه المشروعات تُشكل عبئاً كبيراً عليها (عواد و شعيب، 2012)، ومن الصعوبات الأخرى التي تتعرض لها عملية منح القروض من قبل المصارف التجارية (حكومية وخاصة)، هي وضع ضمانات عقارية مُشددة من قبل النظام المصرفي وبالتالي عدم توفر الضمان العقاري عند أغلب مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يحول دون منح القروض أو التسهيلات التي لا تتجاوز في أغلب الأحوال ما بين (10 - 15%) من قيمة الكفالة المالية للزبون، ومما يُزيد الأمر تعقيداً وجود التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مما يدفع المصارف إلى إعطاء القروض في الآجل القصير،

والتي لا تتجاوز (3) سنوات في المصارف التجارية الحكومية ، وسنة واحدة في المصارف الخاصة (الناصح، 2008، صفحة 64).

ح. **المشكلات الاقتصادية الداخلية:** وهي المشكلات الناتجة عن اختلال الهيكل الداخلي للمشروعات الصغيرة أو المتوسطة، كالمشكلات الناشئة عن ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية، ومشكلة الاستثمارات غير المخططة، وما ينتج عنها من ظهور الطاقات الإنتاجية العاطلة، وارتفاع عبء المصروفات التشغيلية، ومشكلة استخدام مُعدات مُتقادمة، ومشكلة الضعف في مستوى المهارات والنقص في التدريب، ويترتب على كل تلك المشكلات، انخفاض إنتاجية المشروع، أو قيامه بإنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات لا يستطيع تسويقها محلياً أو دولياً (البرغثي، 2014، صفحة 38).

خ. **الفساد المالي والاقتصادي في العراق:** استناداً للتقرير السنوي لعام 2017 لمؤشر مُدركات الفساد في العالم، والذي تصدره مُنظمة الشفافية الدولية، (Transparency International Secretariat)، والذي يعكس لحة سنوية عن درجة انتشار الفساد في دول العالم، وبضمنها العراق، ويستخدم المؤشر، الذي يتضمن (180) بلداً استناداً لمستويات فساد القطاع العام ، وفقاً للخبراء ورجال الأعمال، ويعتمد المؤشر مقياساً من (0 إلى 100) درجة، حيث تُمثل درجة (0) فاسد للغاية ودرجة (100) نظيف للغاية. وخلال المدة (2012 – 2017)، احتل العراق المرتبة (169) من أصل (180) دولة في العالم ، فيما تراوحت نتيجته من (100) درجة بين (100/18) لعام 2012 وللسنوات (2013 – 2015) كانت نتيجته (100/16) درجة، فيما سجل في عام 2016 (100/17) درجة وفي عام 2017 كانت نتيجته (100/18) (Pring, Vrushi , & Kukutschka, 2017) مما يعكس تعثر جهود مكافحة الفساد في العراق مع وجود فجوة كبيرة جداً بين إصدار قوانين مكافحة الفساد وإمكانات تطبيق أحكامها، ويؤثر ذلك سلباً على مجمل الاداء الاقتصادي في البلاد وبضمنه أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة.

6-2-2 التحديات الامنية:

واجه العراق، ومنذُ احتلاله من قبل الولايات المتحدة الاميركية في 9 نيسان / ابريل 2003، تحديات أمنية مُركبة ومُتداخلة كنتيجة لتداعيات الاعمال الحربية، ومن ثم انتشار ظاهرة الارهاب وبالذات خلال السنوات 2010 – 2017، والتي أثرت سلباً على كافة الانشطة الاقتصادية في العراق وبضمنها أنشطة القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة به، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

أ. تأثير سيطرة التنظيمات الارهابية: فيما استمر الاقتصاد العراقي يُعاني من المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية التي طرأت عليه خلال المدة التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق في 9 نيسان / ابريل عام 2003 وحتى الوقت الحاضر، والتي ارتبطت بالتداعيات الكارثية لتمدد التنظيمات الارهابية، والدمار المصاحب لعمليات التحرير والخسائر والأضرار الهائلة في الاصول والوحدات الاقتصادية التي تكبدها القطاع الخاص نتيجة لذلك (جوهان، 2018). وبخاصة بعد إعلان ما يسمى (بالدولة الإسلامية في العراق والشام)، والتي عُرفت إعلامياً باسم: داعش، بتاريخ 10 حزيران/ يونيو 2014، سيطرتها، على محافظة نينوى، ثاني أكبر المدن العراقية، بما فيها مبنى المحافظة. بمدينة الموصل والمطارات والمصارف ومقرات القنوات الفضائية ومنشآت اقتصادية عديدة وحقول النفط، ثم واصلت توجهها باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين والسيطرة على المدن فيها، وصولاً لأطراف محافظة أربيل. وبتاريخ 16 ميس/ مايو 2015 احتل ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام محافظة الانبار، وبذلك فرض هذا التنظيم سيطرته على مساحة تتجاوز ثلث مساحة العراق وأحكم سيطرته العسكرية على كل مدن غرب العراق المحاذية لسوريا والأردن (النداوي، 2015).

ب. وبعد ثلاث سنوات من القتال، أعلن رئيس الوزراء العراقي السابق السيد حيدر العبادي بتاريخ 2017/7/15 (وفقاً لما أعلنته صحيفته الزمان)، بياناً تلاه من مقر عمليات مكافحة الارهاب في الساحل الأيمن من مدينة الموصل، ذكر ما نصه: (اعلن من هنا اليوم النصر المؤزر الذي توج انتصارات العراقيين على مدى ثلاث سنوات على تنظيم داعش وبدعم واسناد قوات التحالف الدولي بزعماء الولايات المتحدة الأميركية تم تحقيق النصر النهائي على تنظيم داعش الإرهابي واستعادة العراق لكامل أراضيه).

ت. ظاهرة التزوح القسري : لا يزال تهديد أمن الإنسان العراقي هاجساً يومياً، تفاقم تداعياته السيئة منذ منتصف عام 2014 عندما قامت عصابة داعش الإرهابية بالسيطرة على نينوى وصلاح الدين والانبار، وبدأت موجة التزوح الأكبر في تاريخ العراق الحديث، وكانت التكلفة البشرية المباشرة لهذا الاحتلال فقدان آلاف المواطنين العراقيين، وتهديد ملايين آخرين، سواءً ممن بقوا في مناطقهم أو الذين نزحوا إلى الداخل أو اختاروا الهجرة إلى الخارج، فضلاً عن تدمير رأس المال البشري والاجتماعي، والتكاليف المادية الهائلة وتدمير البنى التحتية. ويمكن إيجاز جانباً من النتائج الكارثية بالآتي:

■ بلغ العدد الإجمالي للنازحين داخلياً بعد كانون الثاني / يناير 2014 حوالي (3.3) مليون شخص وقد نرح هؤلاء من ثماني محافظات من أصل (18) محافظة، أغلبهم من نينوى حوالي (1.85) مليون أو (27%) والأنبار (0.5) مليون أو حوالي (16%) ومن صلاح الدين وكركوك. فضلاً عن ذلك، فإن هناك بالفعل نحو (2.2) مليون من العائدين، الذين نزحوا سابقاً.

■ فرض احتلال داعش لثلاث محافظات وتهديده محافظات أخرى ومنها العاصمة بغداد، أن تعمل الحكومة على استعادة تلك المناطق وإنهاء وجود الجماعات الإرهابية، لذا بدأت بعد مدة قصيرة العمليات العسكرية، وقد أوجدت الحرب أوضاعاً اقتصادية وإنسانية جديدة تطلبت التحول نحو اقتصاد الحرب، الأمر الذي يعني تزامم أولويات الحرب مع أولويات التنمية وإعادة الإعمار وعموم الإنفاق التنموي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فقد تضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام 2017 إنفاقاً عسكرياً على التسليح بحوالي (5) مليار دولار أميركي، إضافة إلى حوالي (19.27) مليار دولار أخرى إنفاقاً على الأمن والدفاع، تشكل حوالي (22.6%) من إجمالي الإنفاق العام، مقابل (9.3%) على التربية والتعليم وحوالي (3.8%) على الصحة (العلاق، وآخرون، 2018).

ث. التجمعات العشوائية: ومن الظواهر الأخرى التي تنامت في المدن والمراكز الحضرية منذ عام 2003 هي التجمعات العشوائية وهي التجمعات السكنية التي تجاوز سكاها على الاملاك العامة والبناء فيها بسبب ضعف سلطة القانون وأحياناً تجاهل السلطات. وبلغ عددها (3687)، تجمعاً عام 2016، تضم (522) ألف مسكناً، يعيش فيها (3.3) مليون شخصاً، وتوجد أعلى نسبة للتجمع العشوائي في بغداد (27.7%)، والبصرة (18.4%) أكثر من (12.9%) من السكان يعيشون في سكن عشوائي (16.5%) من المساكن عشوائية وان لم يكن جميع سكان العشوائيات فقراء، فإن المجمعات العشوائية ستبقى بؤر مستدامة للفقير (العلاق، وآخرون، 2018).

3-2-6 التحديات القانونية:

ترتبط المشاريع الصغيرة بإجراءات قانونية مُتشعبة لتسهيل خطوات عملها، ابتداء من إجازة المشروع الصناعي الصغير وإجراءات الملكية، أو تأجير الأرض أو العقار المُقام عليه المشروع، وقوانين وتعليمات استيراد بعض مُستلزمات الإنتاج أو المواد الأولية وقوانين التمويل أو الإقراض من البنوك وقوانين الحماية التجارية

لمنتجات المشاريع الصغيرة وإجراءات المشاركة أو نقل ملكية أو بيع هذه المشروعات وغيرها (الندوي، 2011).

وقد ألحقت السياسات التنظيمية والتشريعية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتضمنة بعض الاجراءات اللازمة لتأسيس المشروع والوقت اللازم لذلك الحصول على تراخيص الانشاءات وغيرها من الاجراءات مما حدّ من إمكانية تنمية وتعظيم دور هذه المشروعات ، واستناداً لتقرير مؤتمر العمل العربي لسنة 2011 ، فإن المشروعات الصغيرة في العراق تحتاج الى (150) يوم لبدء ممارسة أنشطة الاعمال مقارنة بـ (35) يوم في الكويت و (24) يوم في الجزائر و(17) يوم في سوريا و(11) يوم في تونس ، و(7) أيام في مصر ، إضافة إلى ضعف المؤسسي والتشريعي ، فالجهات المشرفة على هذه المشروعات تتعدد دون تنسيق بينها في الغالب ، مع عدم وجود وزارة مُستقلة تختص بهذه المشروعات مما دفع أغلب المشروعات إلى التوجه نحو ما يُسمى باقتصاد الظل أو غير المنظم (مؤتمر العمل العربي، 2011) .

7- الاستنتاجات والتوصيات:

1-7 الاستنتاجات:

- على الرغم من إطلاق تسمية أو توصيف هذه المشروعات بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي فعلاً كذلك وفقاً لكل المعايير الإقليمية والدولية المعتمدة بهذا الخصوص، إلا إن دورها الاقتصادي كبير جداً، وبخاصة في الاقتصادات العالمية، وليس أدل على ذلك كونها العمود الفقري لكل الاقتصادات الرأسمالية، بل وساهمت في ديمومة الأنشطة الاقتصادية في كل القطاعات في ظل تنافس اقتصادي مستمر، وتُمثل نحو (90%) من المشروعات الاقتصادية على المستوى العالمي. في حين إن دور هذه المشروعات في العراق كان ولا يزال هامشي، وليس له تأثير ملموس على الاقتصاد العراقي بالوقت الحاضر.
- تأثر دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق بالنظام السياسي الذي يحكم الدولة العراقية إذ اتسع دورها بتطبيق بعضاً من أطر النظام الاقتصادي الرأسمالي، كما حصل خلال مدة الحكم الملكي (1921- 1958)، فيما تراجع هذا الدور خلال مدة الحكم الجمهوري (1958 - 2003) جراء رعاية الدولة وقيادتها للقطاع العام، مما أدى الى تقليص دور القطاع الخاص والذي ارتبطت به المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فيما تراجع دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال المدة التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق (2003- 2019).

- لا يزال الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق دون المستوى المطلوب ويتضح ذلك جلياً بانخفاض أعدادها وضعف انتشارها الجغرافي، ومحدودية عدد المشتغلين فيها وانخفاض إنتاجيتها التي ركزت على المنتجات الاستهلاكية. ويرتبط ذلك بتراجع لدور المؤسسات الرسمية في العراق لرعاية أو تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن عدم وجود منشآت إنتاجية كبيرة فاعلة في العراق تعتمد على المنتجات المكملية التي تنتجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2-7 التوصيات:

- تشكيل مؤسسة قيادية عليا وفعالة، تعمل بشفافية عالية جداً، تتولى التنسيق ما بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع الشركات الكبرى لتزويدها بمنتجات وسطية يتم إنتاجها من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تجميعها وتوزيعها وبما يخلق نمطاً من التكامل بين إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبرى لضمان استمرارية الإنتاج ولتلبية الأسواق المحلية بمنتجاتها الوطنية.
- ضرورة توحيد التسميات، حيث أوردت القوانين والوثائق الرسمية العراقية ثلاث تسميات لدلالة واحدة: (المؤسسات، المنشآت، المشروعات)، والأفضل استخدام مصطلح المشروعات كونه أقرب الى التعبير عن جوهر النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص.
- يوصي الباحث بضرورة التسريع بإجراء إحصاء شامل بالعراق، تمهيداً لأعداد قاعدة بيانات دقيقة وشاملة عن الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد وبما يخدم تطوير عمل هذه المشروعات.
- صدرت في العراق خلال المدة (2014-2018) العديد من القرارات والتوصيات التي تخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم تثبيتها في الوثائق الرسمية وفي مقدمتها: استراتيجية تطوير القطاع الخاص لعام 2014، واستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق لعام 2018، وخطة التنمية الوطنية 2018 - 2022، وصدرت في عام 2018، والمنهاج الاستثماري لحكومة السيد عادل عبد المهدي لعام 2018. لذا نقترح تطبيق هذه القرارات والتوصيات، كونها عملية وذات جدوى اقتصادية وسياسية واجتماعية.

مجموعة البنك الدولي. (تموز / يوليو، 2015). الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر في العراق. 11.

أحمد الجبوري. (24 أيلول / سبتمبر، 2019). ديون العراق بلغت 125 مليار دولار. تم الاسترداد من عربي 21:

https://arabi21.com/story/1209966/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%87%D9%8A-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%

احمد الكواز. (2011). لماذا لم تتحول اغلب البلدان الى بلدان متقدمة تنموياً. سلسلة الخبراء ، المعهد العربي ، الكويت ، 8.

أحمد حسين بتال، محمد مزعل الراوي، و وسام حسين علي. (2011). دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4(7)، 46.

احمد كامل حسين الناصح. (2008). واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق واثرها في التشغيل. مجلة كلية الادارة والاقتصاد، 14 (69)، 159-183.

الياس أبو جودة. (تشرين الأول، 2011). التنمية المستدامة وإبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. مجلة الدفاع الوطني اللبناني (78).

بلال كاظم الجوادي. (2009). هل يمكن تمويل المشاريع الصغيرة بالاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية. *مجلة دراسات اقتصادية* (21)، 87.

بلال كاظم الجوادي، (2009)، هل يمكن تمويل المشاريع الصغيرة بالاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية . بيت الحكمة / مجلة دراسات اقتصادية ، 87.

تيمور عبد العزيز، علاء عباسي، ندين شحاده، و كيت لاور. (2015). الاطار القانوني والتنظيمي للتمويل الاصغر في العراق. نيويورك: البنك الدولي.

ثامر محمود رشيد، و ايناس محمد رشيد. (2013). استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشارة للعراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 15 (10).

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط. (2018). خطة التنمية الوطنية 2018 — 2022 . بغداد: وزارة التخطيط .

جمهورية العراق. (حزيران، 2018). خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022. 83. وزارة التخطيط.

جمهورية العراق مجلس الوزراء، هيئةالمستشارين. (نيسان/ ابريل، 2014). استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014 — 2030. تم الاسترداد من <http://cabinet.iq/uploads/pdf/2015-3/1.pdf>

جمهورية العراق وزارة التخطيط. (2007). المجموعة الاحصائية السنوية لسنة 2007. بغداد: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

جمهورية العراق وزارة التخطيط. (2017). الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنة 2017. بغداد: وزارة التخطيط.

جمهورية العراق وزارة العدل. (2012). جريدة الوقائع العراقية. جريدة الوقائع العراقية(4231).

جمهورية العراق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. (2017). التقرير السنوي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 2017. بغداد: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التخطيط والمتابعة.

جمهورية العراق: وزارة العدل. (27 2، 2012). جريدة الوقائع العراقية (4231).

جمهورية العراق، وزارة التخطيط. (2007). الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنة 2007. بغداد: وزارة التخطيط.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط. (2018). خطة التنمية الوطنية 2018 — 2022. بغداد: وزارة التخطيط.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط. (2018). خطة التنمية الوطنية 2018 — 2022.

- جونغ كيونغ تشوي. (2018). راس على عقب : قصة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ترجمة حسين علي داود ونسرين عبد الجبار حمزة . بغداد: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء .
- جونغ كيونغ تشوي. (2018). راس على عقب: قصة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، ترجمة حسين علي داود ونسرين عبد الجبار حمزة، ومراجعة عماد عبد اللطيف سالم. 57. بغداد: مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء.
- حسين عبد اللطيف الاسرج. (2010). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. وزارة التجارة والصناعة.
- حيدر طاهر محمد القره لوسي. (2016). بدائل الطاقة وانعكاساتها على التنمية المستدامة. بغداد: جامعة بغداد.
- حيدر محمد طاهر القره لوسي. (2016). بدائل الطاقة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في دول نفطية مختارة اشارة للعراق. 18. بغداد، العراق: كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد (غير منشورة).
- خضير عباس احمد النداوي. (2011). الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات. مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، 13 (3)، 102-120.
- خضير عباس احمد النداوي. (2015). تنظيم الدولة الإسلامية في العراق: الحقيقة الغائبة. مجلة آراء حول الخليج (100)، 50-53.
- صحيفة الزمان. (15 7، 2017). صحيفة الزمان. صحيفة الزمان.
- عادل عبد المهدي. (2018). المنهاج الوزاري 2018 _____ 2022 الذي قدمه رئيس الوزراء السيد عادل عبد المهدي، وأقره مجلس النواب العراقي، في تشرين الاول / أكتوبر 2018.
- كنعان حمدة غريب عبد الله. (8، 2017). أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي. مجلة جامعة التنمية البشرية، 3 (3)، 595-614.
- ماهر حسن المحروق، و ايهاب مقابلة. (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها. 3-4. عمان، عمان، الاردن: مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- ماهر حماد جوهان. (2018). خطة التنمية الوطنية 2018-2022. بغداد: جمهورية العراق - وزارة التخطيط.
- مجلس الوزراء هيئة المستشارين. (2014). استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030. بغداد: جمهورية العراق - مجلس الوزراء.
- منتدى الرياض الاقتصادي. (9-11 كانون الأول، 2013). دراسة دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. 9.
- منظمة الاسكوا. (2002). قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة. 5. نيويورك.
- منظمة الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). أهداف التنمية المستدامة، أسئلة متكررة. تم الاسترداد من الموقع الرسمي للأمم المتحدة في الانترنت: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/>
- منظمة الامم المتحدة. (10 ايلول / سبتمبر، 2020). اهداف التنمية المستدامة ، اسئلة متكررة. تم الاسترداد من موقع الامم المتحدة: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/>
- منظمة العمل الدولية. (2002). ، التنظيم والتمثيل والحوار. 2. جنيف.
- منظمة العمل الدولية. (2002). التنظيم والتمثيل والحوار . جنيف: منظمة العمل الدولية .
- مهدي محسن العلاق، نورة محمد سالم، نجية نجيب ابراهيم، علي صبحي المالكي، جاسم عبد العزيز حمادي، قاسم عناية فرز، وآخرون. (2018). استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022. بغداد.
- مؤتمر العمل العربي. (2011). المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل. المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، الدورة (38)، 38، صفحة 43.
- موسوعة السياسة. (10، 10، 2019). تم الاسترداد من <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%>
- موسى خلف عواد، و سندس جاسم شعيب. (2012). الدور الاقتصادي لبرامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 14(7)، 184.

- موسى خلف عواد، و سندس جاسم شعيث. (2012). الدور الاقتصادي لبرامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 14(4)، 144-161.
- ونيس محمد أحمد البرغثي. (2014). معوقات تشغيل المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية". 38. بنغازي، بنغازي، ليبيا: كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة جامعة بنغازي.